الأمم المتحدة

E/CN.9/2000/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 1999

Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية
الدورة الثالثة والثلاثون
٢٧ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والثلاثين تقديم تقرير عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو يبحث عملية الاستعراض والتقييم، ويناقش بإسهاب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين ويعرض الإجراءات الأساسية التي ستتخذ في المستقبل والتي تمت الموافقة عليها في الدورة الاستثنائية بتوافق الآراء. ويعرض الجزء الختامي الخطوات القادمة التي سينظر فيها لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

* E/CN.9/2000/1.

020200 010200 00-20115 (A)
0020115

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
أولا - عملية الاستعراض والتقييم	٦-٢٢	٣
ألف الاجتماعات التقنية والمشاورات الإقليمية	٧ ٩	٤
باء محفل لاهاي	١٠ ١٣	٥
جيم البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٤ ٢٢	٥
ثانيا - دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون	٢٣ ٣١	٧
ألف اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين	٢٣ ٢٥	٧
باء الإجراءات الأساسية	٢٦ ٣١	٨
ثالثا - الخطوات التالية	٣٢ ٤٠	٩

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لاختصاصات لجنة السكان والتنمية التي أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٥/٥٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥. وهو يستجيب لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والثلاثين تقريرا عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢].

٢ - وعُقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وخلال جلساتها العامة، ألقت ١٥٢ دولة عضوا، و ١٠ مراقبين و ٣ منظمات غير حكومية بيانات. وفي الجلسة الافتتاحية، أبرز الأمين العام العلاقة بين السكان والتنمية، وأثنى على المؤتمر لتشجيعه الفهم الكامل لهذه التفاعلات. وأبرز الأمين العام الارتباط القائم بين الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان. وحث على بذل الجهود من أجل تنفيذ برنامج العمل بالكامل، وخاصة بالنسبة لمستويات الموارد المالية التي اتُفق عليها في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٣ - وأنشأت الجمعية العامة في الجلسة العامة الأولى لدورتها الاستثنائية الحادية والعشرين لجنة مخصصة جامعة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين للنظر في البند ٨ من جدول الأعمال، وهو البند المعنون ''الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية''. وفيما يتصل بنظر اللجنة المخصصة في هذا البند من جدول الأعمال، كان معروضا عليها تقرير لجنة السكان والتنمية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية[٣]. وقد انتُخب السيد أنوارول شودري (بنغلاديش)، الذي عمل كرئيس للجنة التحضيرية، رئيسا للجنة المخصصة. وخلال فترة الثلاثة أيام، عقدت اللجنة المخصصة أربعة اجتماعات رسمية وعددا من الاجتماعات غير الرسمية للتفاوض بشأن المقترحات المتعلقة بالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. وخلال الاجتماعات الرسمية، ألقى بيانات ممثلو ١٢ وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمة حكومية دولية واحدة و ١١ منظمة غير حكومية.

٤ - وقامت اللجنة المخصصة، في جلستها الرابعة التي عقدت في ١ تموز/يوليه، بعد المفاوضات التي أجريت في الاجتماعات غير الرسمية، مع إحاطتها علما بالتحفظات التي أعرب عنها ممثلا الأرجنتين ونيكاراغوا، بتوصية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون ''مقترحات تتعلق بالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية''. وبعد اعتماد تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، (الوثيقة A/S-21/5)، أعربت خمسة وفود عن تحفظات[٤]. وفيما بعد اعتمدت الجمعية العامة في الجلسة الختامية العامة للدورة الاستثنائية في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، وبتوافق الآراء مشروع القرار المتعلق بالإجراءات الأساسية (A/S-21/5/Add.1). وبعد اعتماد القرار، أدلت ١٣ دولة ببيانات تفسيرية أو أعربت عن تحفظات[٥].

٥ - ويعرض هذا التقرير باختصار الجوانب والوقائع الرئيسية لعملية الاستعراض والإجراءات المقبلة الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة د إ ٢/٢١. كما يُبرز التقرير بعض النتائج المتعلقة بما تحقق من تقدم وما صودف من عقبات حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

أولا - عملية الاستعراض والتقييم

٦ - اتسمت عملية الاستعراض والتقييم (دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين بمشاركة واسعة من

جانب منظومة الأمم المتحدة وباشتراك مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني. وبصفة خاصة، كان هناك تعاون وثيق بين شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد قامت منظمات الأمم المتحدة، كما قام ممثلو المجتمع المدني، بدور نشط في اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، وكذلك في المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (شباط/فبراير ١٩٩٩). وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، عُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، كما أن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية عقدت اجتماعات دورية منتظمة في المقر لتبادل المعلومات. وقامت المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعقد اجتماعات على المستوى القطري للتزويد بالمعلومات. وهذا النهج القائم على المشاركة والشفافية، الذي على أساسه جرت جميع الاجتماعات والمفاوضات، أسهم بدرجة كبيرة في نجاح عملية الاستعراض والدورة الاستثنائية.

ألف - الاجتماعات التقنية والمشاورات الإقليمية

٧ - كان تركيز الأعمال المتعلقة باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل منصبا في الأساس على التغييرات المتعلقة بالسياسة وعلى الخبرات العملية على المستوى القطري وذلك لتحديد العوامل المساعدة والعقبات التي صودفت خلال فترة السنوات الخمس الأولى التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهذه الخبرات المحددة وفرت أساسا لتحديد الإجراءات الأخرى اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل ولضبط مساره.

٨ - واجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، التي عُقدت برعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، أتاحت الفرصة لإجراء دراسة متعمقة لتنفيذ برنامج العمل. وهذه الاجتماعات شملت ثلاثة اجتماعات لمائدة مستديرة بشأن: الصحة الإنجابية للمراهقين ـ١٤-١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وكفالة الحقوق الإنجابية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية وتمكين المرأة ومشاركة الذكور وحقوق الإنسان (٢٢-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كمبالا، أوغندا)؛ وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل (٢٧-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، دكا، بنغلاديش)؛ وأربع ندوات تقنية بشأن ما يلي: الهجرة الدولية والتنمية (٢٩ حزيران/يونيه ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، لاهاي، هولندا)؛ والسكان والشيخوخة (٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بروكسل، بلجيكا)؛ وخدمات الصحة الإنجابية في حالات الأزمات (٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ران، فرنسا)؛ والتغير السكاني والتنمية الاقتصادية (٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بيلادجيو، إيطاليا).

٩ - وفي اجتماعات التشاور الإقليمية، التي عقدتها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، أجريت عمليات استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج العمل. وقد حددت الاجتماعات التقدم الذي تحقق والعوائق التي صودفت، واقترحت الإجراءات الأساسية التي ينبغي اتخاذها مستقبلا في تلك المنطقة في السياق الخاص بها. ويرد في تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية (A/53/407) الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عرض تفصيلي لوقائع اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية والإقليمية. وكانت نتائج تلك الاجتماعات متاحة وقت انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين.

باء – محفل لاهاي

١٠ – اعتمد المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المعروف بمحفل لاهاي) الذي عقد في لاهاي في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ على نتائج الاجتماعات التقنية والإقليمية في صياغة التوصيات التي لها صلة من الناحية العملية بالمراحل المقبلة لتنفيذ برنامج العمل. ومحفل لاهاي، الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان واستضافته حكومة هولندا، جمع بين مجموعة كبيرة من الشركاء، وهي مجموعة شملت وزراء ومسؤولين حكوميين على مستوى عال من ١٧٧ بلدا ومنطقة، وبرلمانيين وممثلين عن المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية، وكذلك ممثلين عن الشباب ووسائط الإعلام.

١١ – وانعقاد المحفل سبقته ثلاثة اجتماعات لمجموعات المشاركين الرئيسيين التي تعهدت بتنفيذ برنامج العمل، وهي: المنتدى الدولي للبرلمانيين بشأن السكان والتنمية (٤–٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)؛ ومنتدى المنظمات غير الحكومية (٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩) الذي أتاح للمنظمات غير الحكومية فرصة لصياغة إسهامها في المحفل وفي الدورة الاستثنائية؛ ومنتدى الشباب (٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩) الذي عُقد لبحث الكيفية التي سيلبي بها تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حاجات الشباب.

١٢ – وتضمن تقرير محفل لاهاي (E/CN.9/1999/PC/3، المرفق) تقييما للتقدم الذي تحقق حتى الآن في خمسة مجالات موضوعية تناولتها اللجنة الرئيسية للمحفل وهي: (أ) خلق بيئة مواتية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ و (ب) تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (ج) ترويج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية؛ و (د) تعزيز الشراكات؛ و (هـ) حشد الموارد ورصدها لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

١٣ – وحدد تقرير المحفل الإجراءات التي يتعين اتخاذها في كل مجال من هذه المجالات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل. وقد قُدم التقرير إلى اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين، واعتمد عليه في إعداد التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الاستثنائية والذي يتضمن مقترحات بشأن الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل (E/CN.9/1999/PC/4).

جيم – البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤ – أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان بحثا ميدانيا عالميا في منتصف عام ١٩٩٨ لتقييم ما تحقق من تقدم وما صودف من عقبات في تنفيذ برنامج العمل. وقد تركز البحث على المجالات الرئيسية التالية: السياسات والبرامج في مجال السكان والتنمية؛ وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحقوق الإنجابية والرعاية الصحية الإنجابية؛ والشراكات الحكومية والتعاون مع المجتمع المدني. وبلغ مجموع الردود التي وردت من بلدان نامية ومن بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١١٤ ردا، كما أرسل ١٨ بلدا من البلدان المتقدمة النمو تقارير عن الخبرات التي اكتسبتها.

التقدم الذي تحقق

١٥ – خلص تقرير البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨ إلى أن تنفيذ برنامج العمل قد حقق نتائج محددة، وأن تلك النتائج شملت دمج اهتمامات السكان في الاستراتيجيات الإنمائية، والتغييرات المؤسسية التي ينبغي إدخالها لتسهيل تنفيذ برنامج العمل؛

والتغييرات السياسية والتشريعية والمؤسسية التي ينبغي إدخالها في مجالات السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والإقرار بضرورة تعزيز دور المجتمع المدني؛ وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية؛ وتحسين المشاركة فيما بين الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

١٦ - وبدأت البلدان في تنفيذ مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة على مستويي وضع السياسات واتخاذ القرارات، وتحقق تقدم بالنسبة للدعوة إلى حماية رفاه الفتيات. وقد أصدرت بعض البلدان تشريعات تجرم ارتكاب العنف ضد المرأة، مع التركيز بشكل خاص على وقف الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٧ - وقبلت البلدان جميعها مفهوم الصحة الإنجابية، ويجري الآن دمج برامج تنظيم الأسرة التي كانت في السابق برامج منفصلة في مجموعات شاملة للصحة الإنجابية، وهي مجموعات متاحة على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وأصبح يُنظر إلى الصحة الإنجابية بشكل متزايد على أنها مجال ذو أولوية في الخدمات الصحية في حالات الطوارئ. وبدأت بعض البلدان في تلبية حاجات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين واتخذت بعض التدابير المحددة لتعزيز مشاركة الذكور في جوانب الصحة الجنسية والإنجابية من خلال حملات الدعوة. وقد تحقق بعض التقدم في إتاحة الوصول إلى مجموعة كاملة من وسائل مأمونة ومضمونة لتنظيم الأسرة، كما أتيحت مجموعة واسعة من خيارات منع الحمل. وهناك أيضا وعي متزايد بمخاطر وفيات الأمهات لدى الوضع وإصابتهن بالأمراض وبالاعتراف بهذه المخاطر كمسألة تتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان.

١٨ - وإقرارا بأهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل، اعتمدت حكومات كثيرة تدابير هامة لتعزيز مشاركة جماعات المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها. وقد اتخذت بعض الحكومات تدابير لتعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني بما في ذلك توفير الأموال وإزالة القيود القانونية. واتخذ البرلمانيون إجراءات لاعتماد تشريع بشأن الصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس، وكان لهم دور فعال في ضمان توفير مخصصات في الميزانيات الوطنية من أجل مسألة السكان والتنمية.

العقبات التي صودفت

١٩ - لا يزال النقص الخطير في الموارد المالية يمثل واحدة من العقبات الأساسية التي تعترض التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. والتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة للأنشطة السكانية أصبح ثابتا، وهو يقل كثيرا عن المبلغ الذي اتُّفق في القاهرة على أن يقدم بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ١٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠ - وحققت البلدان النامية بعض التقدم في زيادة الجزء المخصص من الميزانيات المحلية للسكان. غير أن حشد الموارد المحلية لمواجهة الأزمات والاختلالات المالية قد أعاق الجهود التي تُبذل لتوفير الموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان.

٢١ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، هناك بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي لا تزال تعوق التحقيق الكامل للمساواة والعدل بين الجنسين. ولا تزال المرأة تواجه العنف في جميع مراحل حياتها، كما أن مستوى الفقر بين الأسر التي تعولها نساء لا يزال مرتفعا بشكل غير متناسب. وقد أدى تأنيث الفقر إلى زيادة أشكال من العنف مثل الاتجار بالنساء والبغاء القسري. ولا يزال تمثيل النساء في مواقع السلطة واتخاذ القرارات ناقصا بدرجة كبيرة، كما أن الأجور التي يحصلن عليها لقاء العمل نفسه تكون عادة أقل. وفي كثير من المجتمعات، يُفضَّل الأبناء على البنات عند الاختيار.

٢٢ - وفي أحيان كثيرة يؤدي نقص آليات التنسيق وعدم توفر التمويل إلى ضعف التعاون بين الحكومة ومجموعات المجتمع المدني. وفي كثير من الأحيان لا تكون هناك أطر قانونية واضحة أو لوائح أو مبادئ توجيهية تسهل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية. كذلك فإن نقص الموارد البشرية والمالية وعدم توفر قدرات تقنية لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية يعوقان أيضا إقامة شراكات فعَّالة. ومشاركة القطاع الخاص في الأنشطة السكانية والإنمائية لا تزال غير كاملة.

ثانيا - دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون

ألف - اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين

٢٣ - عملت لجنة السكان والتنمية التي اجتمعت في دورة مفتوحة باب العضوية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٤ آذار/ مارس إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كهيئة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل. وكان معروضا على اللجنة التحضيرية وثيقتا معلومات: تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/2) وتقرير المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/3، المرفق) ووثيقة قُدمت للنظر فيها، وهي تقرير الأمين العام عن مقترحات تتعلق بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/4). وقد استُخدم التقرير الأخير كأساس لصياغة وثيقة ستقدم إلى الدورة الاستثنائية. وعلى الرغم من أن اللجنة التحضيرية قد توصلت إلى اتفاق بشأن عدد من فروع تلك الوثيقة فقد رأت أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفاوض بشأن فروع أخرى معينة. ولهذا فإن اللجنة اتفقت على أن تجتمع لإجراء مشاورات غير رسمية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

٢٤ - وخلال تلك المشاورات غير الرسمية، اعتمد عدد من الفقرات، بشرط الاستشارة؛ غير أنه كانت هناك بعض المسائل المنطوية على مشكلات مثل مسائل المراهقين ووسائل تنظيم الأسرة والإجهاض وحشد الموارد وهي مسائل تعذر استكمال المفاوضات التي جرت بشأنها. وتقرر أن تجتمع اللجنة التحضيرية من جديد قبل انعقاد الدورة الاستثنائية بأربعة أيام، (٢٤ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه). وعندما اختتمت الدورة المستأنفة للجنة التحضيرية في ٢٩ حزيران/يونيه، كانت لا تزال هناك بعض الفقرات التي توجد خلافات بشأنها. وقد تُرك حل مسألة تلك الفقرات للجنة المخصصة الجامعة.

٢٥ - ونظرت أيضا لجنة السكان والتنمية، بوصفها اللجنة التحضيرية، في ترتيبات اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية. ومع ملاحظة أنه وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٨/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٣/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ دعِي رئيس الجمعية العامة إلى أن يقترح على الدول الأعضاء، بالتشاور مع تلك الدول، الطرائق المناسبة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية على نحو فعَّال، فإن اللجنة قررت أن تدعو لحضور الدورة الاستثنائية المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعتمدة بالفعل لدى المؤتمر الدولي و/أو اللجنة التحضيرية (المقرر 1999/PC/1). وبوصفها اللجنة التحضيرية، قررت اللجنة أيضا أن تتولى

لجنة مؤلفة من هيئة مكتب اللجنة التحضيرية والأمانة العامة النظر في اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة، بما فيها المنظمات التي قدمت طلبات للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بحلول ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، بحيث تقدم اللجنة توصيات ملائمة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها المستأنفة لاتخاذ قرار في هذا الشأن شريطة أن تكون طلبات اعتماد وثائق التفويض مصحوبة بمعلومات عن كفاءة المنظمة وعلاقتها بالموضوعات التي تبحثها الدورة الاستثنائية.

باء - الإجراءات الأساسية

٢٦ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في وقت متأخر من يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمدت الدول الأعضاء المشاركة في الدورة الاستثنائية، بتوافق الآراء، الوثيقة المعنونة ''الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية'' (A/S-21/5/Add.1). وهذه الوثيقة الشاملة، التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات مطولة، أكدت برنامج العمل وحققت تقدما في عدد من النقاط التي تستحق الذكر. وعلى سبيل المثال فإن الوثيقة التي لفتت الانتباه إلى أوجه القلق المتعلقة بالسكان والتنمية، أشارت إلى الارتباط القائم بين السكان والنمو الاقتصادي والبيئة. وقد أقرت الوثيقة بالآثار التي تترتب على تغير الهيكل العمري وشيخوخة السكان وأبرزت وجود حاجة ملحة إلى وضع سياسات وبرامج لمعالجة أسباب الهجرة الدولية والهجرة الداخلية والتوسع العمراني والاختلالات التي تنتج عنها. وقد دعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحكومات إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وخاصة التحرر من التعرض للقسر والتمييز والعنف، بما في ذلك الممارسات الضارة والاستغلال الجنسي، وحماية تلك الحقوق وتعزيزها، من خلال وضع سياسات وتشريعات تراعي الفروق بين الجنسين، وتنفيذها وإعمالها بشكل فعال.

٢٧ - ودعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحكومات إلى بذل قصارى جهودها لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بصحة المراهقين الجنسية والإنجابية. ومنذ مؤتمر القاهرة، سُجل تقدم في التوجه العام، إذ أن الوثيقة أهابت بالحكومات تقديم الخدمات لتلبية احتياجات المراهقين الصحية الإنجابية والجنسية بصورة فعالة، واحترام قيمهم الثقافية ومعتقداتهم الدينية، مع التشديد على هوية الشباب بحد ذاتهم وحقوقهم. وتم حث الحكومات على إدراج التثقيف بشأن المسائل السكانية والصحية، بما فيها مسائل الصحة الإنجابية، في قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي.

٢٨ - وأقرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أن حالة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أسوأ بكثير مما كان متوقعا وقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعربت عن التزامها القوي باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المشكلة. كذلك أعادت التأكيد على التزام المؤتمر بخفض اعتلال الأمهات لدى الوضع ووفاتهن. وشددت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية على أنه ينبغي للبلدان إيلاء أولوية عالية لخفض اعتلال الأمهات لدى الوضع ووفاتهن وأنه ينبغي استخدام التقدم المحرز في هذا الجانب كمؤشر على نجاح إصلاح القطاع الصحي.

٢٩ - وبموافقتها على المعايير المؤقتة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من جديد المكوّنات الرئيسية الأربعة للصحة الجنسية والإنجابية وهي: تنظيم الأسرة؛ وصحة الأمهات؛ والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومعالجتها؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومعالجتهما. وأقرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية باحتياجات النساء والمراهقين في مجال الرعاية

الصحية الإنجابية في حالات الطوارئ ودعت الحكومات إلى توفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية من بين غيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالإجهاض، أفادت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من التوجه العام لبرنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية. إذ عومل الإجهاض من جديد كمشكلة من مشاكل الصحة العامة وتناولت الإجراءات الأساسية المقبلة العواقب التي يخلّفها على صحة المرأة الإجهاض غير المشروع أو غير المأمون. ووافقت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية على أن السبيل لتجنب الإجهاض يتمثل في توفير إمكانيات الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل. ويجب أن تتوفر هذه الخدمات في بيئة تمكّن المرأة من استخدامها بفعالية.

٣١ - وأوصت الدورة الاستثناءية بتحقيق هدف جديد متعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وبمؤشرات مرجعية مؤقتة على النحو التالي:

(أ) لتقليل احتمال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥ أن تتاح لنسبة ٩٠ في المائة على الأقل من الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة الحصول على وسائل الوقاية، مثل رفال الإناث والذكور، والفحص الطوعي، وتقديم المشورة، والمتابعة، وأن تزيد النسبة إلى ٩٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي خفض معدلات إصابة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان إصابة بحلول عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٢٥ في المائة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠؛

(ب) خفض معدلات الأمية لدى النساء والرجال والوصول بها بحلول عام ٢٠٠٥ إلى النصف مقارنة بمعدلات عام ١٩٩٠؛ والوصول بنسبة التسجيل الصافية في المدارس الابتدائية للأطفال من الجنسين بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ في المائة على الأقل؛

(ج) ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥، أن توفر نسبة ٦٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة أكبر مجموعة ممكنة من الوسائل المأمونة والفعالة لتنظيم الأسرة، وخدمات التوليد الأساسية، والوقاية من التهابات الجهاز التناسلي ومعالجتها. بما في ذلك الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وإتاحة الوسائل العازلة للوقاية من العدوى؛ وينبغي بحلول عام ٢٠١٠ أن تكون نسبة ٨٠ في المائة من تلك المرافق قادرة على توفير تلك الخدمات وأن تزيد النسبة إلى مائة في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(د) ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥، أن تصل نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات ماهرات إلى ٤٠ في المائة على الأقل في البلدان التي يبلغ فيها معدل وفيات الأمهات مستوى مرتفعا للغاية وإلى ٨٠ في المائة على مستوى العالم؛ وينبغي أن تصل النسبتان إلى ٥٠ في المائة و ٨٥ في المائة على التوالي بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٦٠ في المائة و ٩٠ في المائة على التوالي بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) ينبغي تقليص التفاوت بين نسبة الأشخاص الذين يستخدمون وسائل منع الحمل ونسبة الأشخاص الذين يبدون رغبتهم في المباعدة بين الولادات أو في تحديد حجم أسرهم بما لا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ ونسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ ونسبة مائة في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي السعي إلى تحقيق هذا الهدف، ينبغي ألا تستخدم أهداف أو حصص محددة لا بد من تحقيقها.

ثالثا الخطوات التالية

٣٢ - اعتبر على نطاق واسع أن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة تمثل واحدة من المحاولات التي حققت نجاحا بالغا. وقد أظهرت الدورة الاستثنائية فعالية

الأمم المتحدة في تحقيق توافق عالمي في الآراء من خلال المناقشة الصريحة والشاملة. وكانت الدورة الاستثنائية تتويجا لخمس سنوات من التقدم المثير للإعجاب الذي أُحرز في تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة بشأن السكان كمسألة إنمائية تهم البلدان جميعها. وقد حققت الدورة الاستثنائية النجاح بصفة خاصة في إشراك مجموعات المجتمع الدولي بشكل فعال، وظهر ذلك بوضوح في أن ثلاثة من ممثلي المنظمات غير الحكومية ألقوا بيانات في الجلسة العامة الختامية.

٣٣ - وأكدت الدورة الاستثنائية الالتزامات التي جرى التعهد بها في القاهرة في عام ١٩٩٤. والتقدم الذي تحقق في السنوات الخمس الأولى يوفر أساسا مشجعا يمكن الاعتماد عليه. غير أنه لا تزال هناك تحديات هائلة. وشدد البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن التقدم الذي سُجل لا يتسم بالاتساق وأنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

٣٤ - إن الحاجة إلى كفالة حقوق الأفراد الإنجابية، لا سيما النساء والفتيات، لا تزال ماسة اليوم مثلما كانت عليه في عام ١٩٩٤. إذ تلقى نساء حتفهن عبثا كل عام نتيجة للحمل؛ ومن أصل حوالي ١٣٠ مليون ولادة كل عام، يتم ما يربو على ٦٠ مليون بدون مساعدة أي من مقدمي هذه الخدمات المدرَّبين؛ لا يتوفر لما يزيد على ٣٥٠ مليون امرأة خيار استخدام وسائل منع الحمل المأمونة والفعالة؛ ويعاني ملايين النساء من آثار الاغتصاب، وسفاح القربى والعنف المترلي؛ وسيعاني أكثر من نصف النساء كافة من بعض أشكال العنف القائم على نوع الجنس في وقت ما من حياقمن؛ ويخضع مليون فتاة وشابة للختان كل سنة وهناك بالفعل ما يقدر بحوالي ١٣٠ مليون منهن ممن تأثرن بهذه العمليات. ولا يزال هناك أكثر من ذلك مما ينبغي عمله لتلبية احتياجات المراهقين في مجال المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

٣٥ - وربما يكون نقص التمويل أشد القيود التي تعيق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إذ أقر مؤتمر القاهرة مبلغ ١٧ بليون دولار ينبغي تحصيلها من جميع المصادر بحلول العام ٢٠٠٠. وتير التقديرات إلى أن البلدان النامية تنفق حاليا زهاء ٧,٧ بليون دولار سنويا، أي ما يمثل حوالي ثلثي هدف العام ٢٠٠٠ الذي اتُفق عليه في القاهرة. ولا يقدم المانحون الدوليون سوى ثلث حصتهم البالغة ٥,٧ بليون دولار. قدمت بعض البلدان المانحة حصتها كاملة؛ غير أن معظمها لم يقم بذلك بعد.

٣٦ - وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان في برامجه ودعوته جاهدا، مع جميع شركائه، إلى تعزيز قدرة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيعمل الصندوق مع البلدان التي تنفذ فيها البرامج ومجتمع المانحين لزيادة الأموال المتوفرة للسكان، وحشد الدعم لتحقيق الأهداف المالية التي حددها برنامج عمل المؤتمر وأكدتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمؤتمر + ٥ من جديد.

٣٧ - وتكتسي الشراكات أهمية حاسمة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري أن يستمر تعاون منظومة الأمم المتحدة الممتاز الذي اتسم به جهد المؤتمر + ٥. وفي اجتماع عقدته فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، اتفقت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها على العمل سويا في عدد من المجالات التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة كإجراءات مقبلة أساسية.

٣٨ - وإذ أريد للمجتمع الدولي أن يحقق أهداف المؤتمر وغاياته بالكامل، لا بد لمسألة حشد الموارد من أجل الأنشطة السكانية أن تتصدر جدول الأعمال المتعلق بالتنمية العالمية.

٣٩ - وفي السنوات القليلة المقبلة، سيعقد عدد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى

الخامسة لمؤتمرات واجتماعات قمة أخرى رئيسية عقدتها الأمم المتحدة. وعقدت الأطراف التي لها علاقة بالدورة الاستثنائية المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ اجتماعات مع أمانة كل من المؤتمرات واجتماعات القمة تلك لنقل ''الدروس المستخلصة'' من الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

٤٠ - وينبغي أن يتحول الانتباه الآن نحو الخيارات الممكنة للاحتفال في عام ٢٠٠٤ بالذكرى العاشرة لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقد أوصى مكتب لجنة السكان والتنمية في الاجتماع الذي عقده بين الدورتين في عام ١٩٩٩ بأن تناقش اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين الخيارات المتعلقة بالاحتفال الذي سيجري في عام ٢٠٠٤ (E/CN.9/2000/SRP.1، المرفق الثالث، الجزء ثانيا، الفقرة ٤).

الحواشي

(١) قُدمت نسخة مسبقة من هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/442).

(٢) **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.95.XIII.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) **الوثائق** الرسمية **للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، الملحق رقم ١ والإضافتان** (A/S-21/2 و Add.1 و 2).

(٤) الأرجنتين، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، وغواتيمالا ونيكاراغوا.

(٥) الأردن، واستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، وقطر، والكرسي الرسولي، والكويت، ومالطة، ومصر، والمغرب، والولايات المتحدة الأمريكية واليمن.